مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (1990 - 2012)
اسم الكاتب: م. سمير حنا بهنام
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3588
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الـرافـديـن
العدد ١١٨ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)

The impact of the liberalization of foreign trade in the growth of the industrial sector in Jordan For the period (1990 – 2012)

سمير حنا بهنام
مدرس - قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل
samershoshandi@yahoo.com

Samir Hanna Behnam
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/١١/١٣ تأريخ قبول النشر ٢٠١٤/٥/١١

المستخلص

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة نظراً لدوره الفعال في مختلف المجالات، إذ تكمن أهمية البحث بأنه يتناول موضوعاً مهماً ومعاصراً وذا تأثير اقتصادي واجتماعي وسياسي يتمثل بتحرير تجارة الأردن الخارجية وما ينتج عنها من آثار متحققة ومستقبلية، وهو من المواضيع التي تجمع بين الأصالة والحداثة في الوقت نفسه في الادبيات الاقتصادية، وفرضية البحث هي أن لتحرير التجارة الخارجية أثر إيجابي في النمو الاقتصادي، وبعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيّف البنيوي وإحداث التغييرات البنيوية في البنية الصناعية وقطاع التجارة الخارجية ظهر وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة الخارجية ونمو القطاع الصناعي في الأردن. يهدف البحث الى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية وتحليلها في نمو القطاع الصناعي في الأردن في إطار أنموذجي قياسي اقتصادي تطبيقي بجمع المعلومات والبيانات من المصادر الرسمية ومواقع الانترنيت، فضلاً عن استخدامه الأسلوب النظري والكمي في التحليل للتوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات.

الكلمات المفتاحية : *تحرير التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الاستيرادات.*

Abstract

The foreign trade sector is considered one of the important sectors due to effective role in various fields, as is the importance of research that deals with an important topic, and a contemporary and high impact economic, social and political is represented by liberalization Foreign Trade of Jordan and resulting from the effects of realized and the future , one of the threads that combine tradition and modernity at the same time in the economic literature. The hypothesis of the research is that the liberalization of foreign trade had a positive impact on economic growth, and after the economic reforms and structural adjustment programs and bring about structural changes in the industrial structure and foreign trade sector there was a positive relationship between liberalization of foreign trade and the growth of the industrial sector in Jordan . The research aims at studying and analyzing the impact of liberalization of foreign trade in the growth of the industrial sector in Jordan within the framework of a typical econometric applied to collect information and data from official sources and Internet web sites as well as usage of the method of theoretical and quantitative analysis to reach at a set of conclusions and proposals.

Keywords: *liberalization of Foreign Trade, Economic Growth, Exports, Imports.*

مقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة، وذلك لدوره الفعال في مجالات عدة، إذ شهدت العقود الاخيرة من القرن العشرين تطوراً سريعاً في مجال عولمة الانشطة الاقتصادية المختلفة، مما أدى ذلك إلى نمو ملحوظ في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، والأردن شأنه شأن باقي الدول، إذ سعى الاقتصاد الأردني بشكل جاد من أجل استبعاد القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب بحسبان رأس المال الأجنبي عاملاً مهماً في تكوين رأس المال الحقيقي بخاصة في دولة نامية محدودة الموارد مثل الأردن. تكمن أهمية البحث كونه يتناول موضوعاً مهماً ومعاصراً وذا تأثير اقتصادي يتمثل بتحرير تجارة الأردن الخارجية وما ينتج عنها من أثار متحققة ومستقبلية، وتبرز أهمية القطاع الصناعي في توفير فرص العمل وتوفير السلع الضرورية مثل الآلات والمعدات فضلاً عن زيادة المستوى المعاشي، ويتضمن تحرير التجارة الخارجية للسلع الصناعية آثاراً إيجابية في قيم الصادرات والاستيرادات الصناعية، وهو من المواضيع التي تجمع بين الاصالة والحداثة معاً في الادبيات الاقتصادية، ولتحرير التجارة مزيات مختلفة تسهم في زيادة الدخل القومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي على أساس التخصص في الإنتاج وتوسيع العمل، فضلاً عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي يترتب عليه زيادة المنافسة المحلية والأجنبية وبخاصة في هذا القطاع الحيوي، أما مشكلة البحث فتتمثل بأن معظم الدول النامية تعاني من اختلالات بنيوية في اقتصاداتها بعامة والأردن بخاصة وتعاني من تبعية مالية وفجوة علمية وتقنية والقطاع الصناعي الأردني أيضاً هو الأخر يعاني من اختلال بنيوي وقصور في الإنتاج المحلي واتساع حجم قيمة الفجوة الصناعية وانخفاض مستوى التقنيات الحديثة مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة ٠ في حين إن فرضية البحث تتضمن وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بحسب منطوق النظرية الاقتصادية، وتبحث هذه الدراسة هذه العلاقة في القطاع الصناعي في الاقتصاد الأردني، ويهدف البحث إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية وتحليلها في نمو القطاع الصناعي في الأردن في إطار أنموذجي قياسي اقتصادي تطبيقي بجمع المعلومات والبيانات والتقارير المنشورة لدى الجهات والهيئات الرسمية، فضلاً عن استخدام وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت وتحليل وتبويب ما تم الاطلاع عليه من بحوث وتقارير وإحصائيات مرتبطة بالبحث للوصول إلى مجموعة من النتائج والمقترحات.

الإطار النظري

١. مفهوم تحرير التجارة الخارجية

هناك اختلاف ملحوظ بين الاقتصاديين حول تعريف مفهوم تحرير التجارة الخارجية، ففي الستينات والسبعينات من القرن الماضي كان يعني التخلي بشكل كامل عن القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، إذ يشير بعامة إلى التحرير من أية قيود سواء الكمية والإدارية والفنية مثل الضرائب الكمركية القيود والمعوقات كافة التي تعيق المبادلات التجارية، ويشير أيضاً إلى انخفاض كبير أو إزالة الحواجز التجارية التي تحد من التجارة الخارجية للدولة، وتشمل هذه الحواجز: التعريفات الكمركية وغير الكمركية من مثل نظام الحصص والاعانات من مثل إعانات الصادرات والإنتاج وغيرها، بعامة ينطوي هذا المفهوم على زيادة التكامل مع الأسواق العالمية (سلو وظاهر، ٢٠٠٨، ١٢٤)، إلا أن مفهوم تحرير التجارة لا يقتصر بالتعريفة الكمركية

المنعدمة أو المنخفضة فحسب ولكن زيادة على ذلك إن تخفيض التعريفة أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من تعريف تحرير التجارة الخارجية (عبد العزيز، ٢٠١٢،٩). ففي الثمانينات طبقت العديد من الدول النامية تحرير التجارة كجزء من برنامج التكيّف البنيوي الذي قدمه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في أعقاب أزمة النفط في عام ١٩٧٣، مما يحقق لهذه الدول مكاسب عدة منها الكفاءة في التخصص والتبادل والمنافسة والوصول إلى توفير أكبر قدر من السلع الوسيطة وتامة الصنع، وأوضح (مارك مليتز Marc Melitz) أنه بمجرد دخول الصناعات والشركات الأكثر إنتاجية إلى الأسواق العالمية سيؤدي إلى خروج الصناعات والشركات الأقل إنتاجية من السوق وبالنتيجة فإن الإنتاجية الكلية لتلك الصناعات والشركات المنافسة في الأسواق العالمية تزداد، كما يشير كل من (جيفري ساكس وأندرو وارنر Jeffrey Sachs and Andrew Warner) إلى أن الدول ذات الاقتصادات المفتوحة تميل إلى النمو على نحو أسرع من الاقتصادات المغلقة (Marchland,2008,4)، ويشير هذا المفهوم إلى حرية حركة السلع ورؤوس الأموال والقوى العاملة عبر الحدود، ويتفق معظم الاقتصاديين على أن تحرير التجارة الخارجية يؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي، ولكن الاختلاف فيما بينهم هو في أي مرحلة من مراحل التنمية ينبغي على الدولة فتح أسواقها (Spanu, 2003, 9). ومن الاقتصاديين الذين أكدوا وجود علاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو زالاقتصادي أمثال (دولار وبن دافيد وساكس ووارنر وإدواردز وفرانكل ورومر (Dollar 1992 Ben- David,1993 Edwards 1998 Sachs and Warner 1995 Frankel and Romer 1999) وذلك بعد إجرائهم عدة دراسات تجريبية على مجموعة من الدول وتوصلوا إلى هذه النتيجة (Spanu, 2003, 5) ولابد من أن يرافق مفهوم أو عملية التحرير تغييرات بنيوية سواء في الصادرات أو في الإنتاج وإصلاح اقتصادي كإصلاح المؤسسات المالية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية، وإن مفهوم سياسة الحرية التجارية يشير إلى إفراز نوع من الحرية أزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة (Shafaeddin,2005,20). يعد الاقتصاد من أهم المجالات التي يتأثر ويؤثر في الانفتاح، إذ يؤثر الانفتاح في الاقتصاد بتحرير تجارة السلع والخدمات، ويركز على دور حرية التجارة الخارجية في الاقتصاد بشقيها الصادرات والاستيرادات وحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وبخاصة انتقال رؤوس الاموال، وأهم أشكال انتقال رؤوس الأموال بشكل دولي هو الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحرير التجارة الخارجية أثر إيجابي في النمو والتنمية الاقتصادية للدول النامية تحديداً لتلك التي قطعت أشواطاً في مجال تطبيق برامج التحرير، والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بأبعاده كافة هو أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة في الأردن، فالانفتاح بكل ما يوفره من امتيازات وما يمليه من استحقاقات سينقله من مرحلة سابقة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي والاعتماد على المزية النسبية الى مرحلة حالية ومستقبلية قائمة على أساس التحرير الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتطوير المزية التنافسية للقطاع الخاص، وتطبيقاً لاستراتيجية التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي وللتغلب على عقبة ضيق حجم السوق المحلية وبهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين مقدرة الشركات المحلية الأردنية على النفاذ إلى الأسواق الدولية، تبنت الحكومة الأردنية منذ سنة ١٩٨٩ برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة الخارجية وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات والاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار، ففي سنة ٢٠٠٠ إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وأصبح عضواً فيها، وقامت الأردن بإجراءات وإصدار قوانين عدة بما ينسجم مع قوانين

منظمة التجارة العالمية لاسيما منها المتعلقة بحقوق الملكية والقيود التجارية. واتجهت معظم دول العالم نحو المزيد من الانفتاح والتحرير الاقتصادي إلى العالم الخارجي فسارعت نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ إن معظم الدول النامية تعاني من اختلالات بنيوية في اقتصاداتها بعامة والأردن بخاصة، وتعاني من تبعية مالية وفجوة علمية وتقنية وأن القطاع الصناعي الأردني أيضاً هو الآخر يعاني من اختلال بنيوي وقصور في الإنتاج المحلي واتساع حجم قيمة الفجوة الصناعية وانخفاض مستوى التقنيات الحديثة مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة.

٢. السياسة التجارية

للسياسة التجارية تعاريف عدة فهي مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، إذ تختلف هذه الأهداف باختلاف درجة النمو الاقتصادي (الطائي، ١٩٩٩، ٢٧١)، وبحسب تحليل (جون ما ينرد كينز J.M. Keynes) يكون الهدف في الدول المتقدمة تحقيق التشغيل الكامل بينما في الدول النامية يكون الهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، فلكل دولة أهدافها الاقتصادية ووسائلها الخاصة لتحقيق هذه الأهداف، فالنظام الرأسمالي يأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية (أي منع تدخل الدولة في التجارة الخارجية إلا في حدود ضيقة) أما النظام الاشتراكي فالدولة أو الحكومة هي المسيطرة على الاقتصاد القومي بأسره. وتقسم على قسمين هما سياسة حرية التجارة، وتعني عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية أي سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وسياسة حماية التجارة، وتعني تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية بهدف حماية منتجي السلع والخدمات المحلية والمنافسة في الأسواق العالمية، فضلاً عن حماية المنافع العامة ٠ وترى غالبية الأدبيات الاقتصادية أن نظرية التجارة الخارجية تكونت من تراكم تاريخي يمتد لقرون عدة وإن كانت تعود إلى الاقتصادي الشهير (أدم سميث A. Smith) إلى ما أسماه المزية المطلقة التي تؤلف أساس قدرة الدولة على التصدير، وهي تعني أن تتفوق الدولة المعنية على باقي الدول في توافر عناصر الإنتاج وانخفاض تكاليفها بحيث تستطيع هذه الدولة أن تغزو بصادراتها أسواق الدول الأخرى، في حين رد الاقتصادي (دافيد ريكاردو D. Ricardo) أن التبادل التجاري بين الدول يعود إلى المزية النسبية والتي تقوم على هبات الطبيعة التي تملكها كل دولة، وهذه المزية توفر أساساً نظرياً مقبولاً لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم وقيام التبادل التجاري المشترك وتقسيم العمل الدولي (بهنام، ٢٠١١، ٣٠٢)، ويعد ريكاردو أول من أشار إلى وجوب وضرورة فتح الدولة لأسواقها لحرية التجارة الخارجية بنظريته النفقات النسبية، ويرى أنصار حرية التجارة الخارجية أن تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح التجاري ستحقق أكبر ناتج من الموارد الاقتصادية بشرط ان تكون تجارة خالية من القيود والعقبات أمام تدفق الصادرات السلعية أو الاستيرادات.

٣. طبيعة الاقتصاد الأردني وخصائصه

يعد الاقتصاد الأردني صغير الحجم، وفقيراً في موارده الطبيعية باستثناء امتلاكه كميات من الفوسفات والبوتاسيوم ويواجه نقصاً حاداً في مصادر المياه ولا يمتلك تقريباً أي موارد للنفط وقطاع الخدمات هو القطاع الرائد، إذ يحتل النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ويتسم بأنه موجه نحو السوق الحرة بقيادة القطاع الخاص والذي يمتلك أغلب المشاريع، في حين تعود ملكية قطاع التعدين الى القطاع العام وتحدد الأسعار وفقاً لآلية الأسوق، ومن أهم صادراته الفوسفات

والبوتاسيوم والأسمنت والأدوية والكيماويات ومن أهم استيراداته النفط الخام والقمح والسكر واللحم والآلات والنقل والمعدات وقطع الغيار، ويتجه بشكل أساس نحو الخدمات ويوفر الخدمات المالية والتجارية والمواصلات والاتصالات والسياحة والانشاءات والتعليم، ويسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ويوظف نسبة عالية من القوى العاملة، أما النسبة الأخرى الباقية من الناتج المحلي الإجمالي فتسهم بها قطاعات الصناعة والزراعة والتعدين، وتم اكتشاف الغاز الطبيعي سنة ١٩٨٧، ويعد الأردن أحد أغنى دول العالم بمخزونات الزيت الصخري، إذ يوجد بكميات كبيرة. ويحتل القطاع الصناعي دوراً طليعياً ومحورياً مهماً في الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم، فهو يكاد يكون المعيار الرئيس للحكم على مدى تقدم الدولة، ويتضح لنا من دراسة الاقتصاد الأردني الذي لا يزال يعاني من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي، بالرغم من رغبته في تحقيق تنمية مستدامة، إلا أن قطاع الخدمات والمالية والتجارة ما زال يحتل الدور الرئيس في الاقتصاد الوطني، على الرغم من أن الأردن يتمتع بإمكانيات تؤهله لتوسيع دوره بفضل الثروات الغنية التي تختزنها البلاد بما يسهم في زيادة نمو هذه القطاعات وزيادة القيمة المضافة بإستغلال الثروات الوطنية على الوجه الأمثل بدلاً من خصخصتها من مثل الفوسفات والبوتاسيوم والصخر الزيتي واليورانيوم والنحاس وأملاح البحر الميت والرمال الزجاجية وغيرها من الثروات المعدنية، إذ تحقق هذه الاستثمارات القيمة المضافة المناسبة وكذلك المشاريع التنموية تسهم بشكل كبير في معالجة البطالة والقضاء على الفقر بتأهيل وإعداد وتدريب العمال الأردنيين وإحلالهم محل الأيدي العاملة الوافدة مستفيدين من القنوات التعليمية والثقافية والاستناد إلى التقنيات والمعلومات الحديثة والمتطورة وتحفيز الشباب على إتباع النهج العلمي في البحث والدراسة وتعظيم دور الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من هدر الأموال في المضاربات في أسواق المال أو تجميدها في العقارات والأراضي أو تصدير الخامات بأسعار زهيدة، إن تحقيق تنمية مستدامة تسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة، وتعزز قدرة الاقتصاد الوطني وتوسع من مصادر إيرادات الخزينة وتحوله من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد قائم بالدرجة الأولى على إنتاج الثروات الوطنية، وهو السبيل الوحيد لإخراج البلاد من الأزمات. وبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والنفط في الأسواق العالمية واصل الاقتصاد الأردني أداءه الإيجابي في سنة ٢٠٠٧، وعلى الرغم من انخفاض حجم المساعدات الخارجية كونه يعتمد بدرجة عالية على هذه المساعدات إلا أنه تمكن من تحسين قدرته التنافسية وكذلك تخفيض الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على السياستين المالية والنقدية والاحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي الأردني والحفاظ على معدل التضخم. تعد صناعة التعدين المورد الرئيس للدخل القومي، وتمثل جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي ومن عائدات التصدير، ويتكون قطاع التعدين من المعادن والصناعات الاستخراجية: الفوسفات والبوتاسيوم ومواد البناء الحجر والرخام، فهو منتج ومصدر رئيس من البوتاسيوم والفوسفات التي تشكل الموارد الطبيعية الرئيسة، وتشمل الصناعات الوطنية صناعة الادوية ومستحضرات التجميل والمنسوجات والملابس وصناعة السيارات والاجهزة الإلكترونية والمنزلية. في دراسة أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إستعرض فيها أهم تطورات التجارة الخارجية الأردنية للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) أشار إلى أن الميزان التجاري الأردني يعاني من عجز مزمن بلغ متوسط نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٣٥% ووجود تحسن في نسبة تغطية الصادرات المحلية للاستيرادات بشكل طفيف لسنة ٢٠١٠ وارتفاع الصادرات المحلية

بوتيرة معتدلة للمدة نفسها وتذبذب نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأخيرة (التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، ٢٠١٢)، وتعود أسباب تراجع الصادرات مقارنة مع الاستيرادات إلى زيادة منافسة الأسعار في ظل السياسات التجارية الحالية، وأهم مشكلات الصادرات المحلية تعود إلى تركزها على سلع محدودة في أسواق الدول العربية وارتفاع تكلفة المنتج الأردني قياساً بالمنتجات المشابهة نتيجة ارتفاع العوامل الداخلة في العملية الإنتاجية مثل اسعار الوقود والكهرباء والمياه، فضلاً عن أن كلفة الرسوم الكمركية على العديد من السلع أدت إلى إضعاف منافسة السلع الأردنية للسلع المستوردة من حيث النوعية والسعر، وقصور التقنيات المحلية عن اللحاق بركب التقنيات الأجنبية المتطورة وهناك نقص واضح في نقل المعرفة من الخارج وبخاصة استثمارات المؤسسات التي تم خصخصتها في الأردن وقدمت توصيات في مجال إصلاح السياسات التجارية بدعم تطبيق القوانين التجارية كقانون منع الاحتكار وقانون المنافسة ودعم الصادرات تشريعياً ومالياً وفنياً وإطلاق حرية التصدير من دون أية أعباء مالية وادارية والتنسيق وفتح برامج تمويل لدعم وضمان وتأمين الصادرات كصادرات الأردن إلى العراق بوصفه أهم دولة مصدرة إليها وفتح المجال أمام المنافسة في استيراد النفط المستخدم في الصناعة لتقليل تكاليف الإنتاج كجزء من السياسة المالية والتجارية، وإنتاج سلع على وفق المواصفات العالمية لمقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية، وتشجيع إنشاء شركات أردنية متخصصة من القطاع الخاص لتصدير السلع إلى مختلف أنحاء العالم وضرورة منحه أهمية متميزة بتوجيه تدفق رأس المال المحلي نحو الاستثمار فيه، ولابد من إعادة النظر في السياسة الضريبية بدراسة أثر الضريبة في الوضع الاستثماري والتجاري الأردني بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة والتنسيق مع وزارات المالية والصناعة والتجارة بهدف توظيف سياسة الاعفاءات من الرسوم الضريبية والكمركية لتحفيز الاستثمارات في المجالات التي يفتقر إليها الاقتصاد الوطني ولاسيما القطاع الصناعي والاهتمام الكبير بالأبحاث العلمية وتطوير الصناعات، مع أهمية ربط هذه الأبحاث مع نشاط المنشآت والمصانع المختلفة بهدف تطوير المنتجات المحلية والعمل على تطوير منتجات جديدة توسع القاعدة الإنتاجية وتنوعها، وبما ينسجم مع حقوق الملكية الفكرية، وزيادة التركيز على الصناعات التحويلية والحد من الضعف الذي تعاني منه هذه الصناعات المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية وضعف كفاءة التشغيل لديها، وإعادة النظر ببيع منتجات الصناعات الاستخراجية كمواد خام والتوسع في تصنيعها محلياً أو بالمشاركة، فضلاً عن الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية المتطورة والحديثة لتنمية وتطوير الصناعات الأكثر ربحاً ومنافسة وتشجيع الاستثمار فيه بأشكاله كافة، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي. ويبين الجدول ١ أن الناتج المحلي الإجمالي GDP في الاقتصاد الأردني للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٢) قد ارتفع، وهذا مؤشر جيد ولكنه غير كاف وان نسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، مما يدل على إهمال هذا القطاع، في حين ارتفعت نسبة إسهام القطاع الصناعي ولكن بنسب ضئيلة جداً، وذلك يدل على أن هذا القطاع لايزال يعاني من عدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، أما نسبة إسهام الخدمات فتعد الأعلى مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يدل على اعتماد الاقتصاد الأردني على قطاع الخدمات وهو القطاع الرئيس، أما نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات فقد ارتفعت ولكن بنسب ضئيلة جداً، وذلك يدل على أنها تحتاج إلى دعم وتشجيع وتنويع صادراتها من أجل زيادة مقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، نستنتج من ذلك أن الاقتصاد الأردني

يحتاج الى المزيد من الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارته الخارجية بالرغم من حدوث تغير طفيف فهو يحتاج إلى إحداث تغييرات هيكلية مهمة في قطاعاته الاقتصادية كافة من دون التركيز على قطاع محدد.

٤. برنامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن

منذ التسعينات إتخذ الأردن خطوات جادة لإصلاح الاقتصاد وإتجه نحو تحرير تجارته الخارجية وخصخصة الشركات المملوكة للحكومة وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن إصلاح السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف وخلق مناخ اقتصادي ملائم ومحفز للاستثمار الأجنبي، إذ تم تنفيذ برنامج الاصلاح بوضع الخطط والنتائج المستهدفة وبرنامج التحول الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل وتشجيع الصناعات كثيفة العمل والبنية التحتية والتعليم وتعزيز القطاعات الصناعية والتوجه نحو التصنيع ومن ثم التصدير وتنمية القطاعات ذات القيمة المضافة العالية في اقتصاد المعرفة (قويدري،٢٠٠٢، ٣٦). وفي السبعينات من القرن الماضي كان الاقتصاد الأردني يرتكز على المساعدات والقروض الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج، وكان يتمتع بالنمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣، وعلى الرغم من هذا النمو لم تحقق التنمية الاقتصادية في الأردن أهدافها ولم تتغلب على الاختلال البنيوي الذي كان يعاني منه، أما في الثمانينات فقد تفاقم الاختلال البنيوي في الاقتصاد متمثلاً بازدياد حجم المديونية وأعبائها وانخفاض المساعدات الخارجية العربية بحدة وارتفاع عجز الموازنة والحساب الجاري أفضى إلى وقوع الأزمة المالية الحادة في نهاية سنة ١٩٨٨، لذلك اضطرت الحكومة الأردنية إلى تبني وانتهاج سياسات تكيّف بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وسياسات التصحيح البنيوي بالاتفاق مع البنك الدولي، وكان محتوى تلك السياسات يركز على تحرير التجارة الخارجية والأسواق المالية والأسعار وتخفيض مستوى تدخل الحكومة بالأسواق (السواعي، ٢٢،٢٠١١)٠ يتسم هذا العصر بالانفتاح وعولمة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمختلف مجالات الحياة، وعدم إدخار أي جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي يؤكد مقولة فحواها إن (العالم أصبح قرية صغيرة) ليس حسب مقاييس الحجم والمسافة بل على أساس مقياس سهولة تدويل الأنشطة ونشر الأمور المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة في مختلف أرجاء الأرض (مشعل وأبو ليلى،٢٠٠٧، ٩). إن موضوع التجارة الخارجية ليس حديث العهد وإنما ارتبط بتطور الفكر الاقتصادي ومدارسه الفكرية المختلفة، فالتجارة الخارجية تمثل إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، إذ تمثل جزءاً مهماً من هيكل الاقتصاد القومي (Appleyard,2006,204)، وتأتي أهميتها بمنحها الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها، لكون ظروفها وإمكانياتها الطبيعية غير متاحة لإنتاجها وفي حال إمكانية إنتاجها فإنها تنتج بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها، فضلاً عن منحها الفرصة في الحصول على تقنيات حديثة ومتقدمة وتبادل الخبرة والمعرفة، والاستفادة من مزيات التخصص وتقسيم العمل الدولي (David, Papell,1997,) 36، وتمنح الفرصة لزيادة المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية المصدرة للأسواق المحلية، فضلاً عن أنها تمنع الاحتكار مما يعود بالفائدة على المستهلك المحلي من حيث الحصول على السلع والخدمات بأقل الأسعار وبأعلى جودة، علاوة على الاستغلال الأفضل للإنتاج، وزيادة حجمه نتيجة زيادة حجم السوق، وهذا يسهم في خفض

تكاليف الإنتاج، ومن ثم يدعو إلى التخصص والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، فضلاً عن كونها تساعد على زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية (Hesse ,2007 ,6)، وتبرز أهميتها عن طريق تأثيرها في تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية، وتبادل السلع ومن ثم توسيع الأسواق الإقليمية، فهي تتمثل بالتبادل التجاري بين أية دولة ودول العالم وتشمل تبادل السلع والخدمات والنقود والأيدي العاملة ورأس المال المادي والبشري وغيرها لتحقيق مكاسب متعددة لتلك الدول (Martin ,2009, 46)، وتحصل بسبب الاختلاف النسبي في الأسعار، إذ ينتج هذا الاختلاف بسبب حدوث التغيرات في الطلب والعرض، واختلاف السعر النسبي الذي يمثل الحافز والمحرك لها والذي يعكس بدوره تغيرات في التكاليف بسبب تبادل السلع والخدمات على النطاق الدولي، والذي يعد أهم عنصر كمي في العلاقات الاقتصادية الدولية، أما المحتوى الجوهري الأخر لتلك العلاقات فيشمل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال من دولة لأخرى. وتحتل التجارة الخارجية للسلع الصناعية مكانة مهمة في برامج النمو والتنمية الاقتصادية في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، لأن متطلبات التنمية الاقتصادية من السلع الرأسمالية اللازمة للتوسع في القدرات الإنتاجية لا يمكن تأمينها إلا بالتجارة الخارجية فضلاً عن أنها مصدراً أساسياً لتأمين موارد النقد الأجنبي اللازمة لتمويل متطلبات النمو والتنمية الصناعية (الكواز، ٢٠٠٨، ١٣)، كما إن هناك علاقة إيجابية قوية بين الصادرات الصناعية والنمو الصناعي، وقد أكدت العديد من الدراسات هذه العلاقة من مثل (بيلا بالاسا وأيمري وكوبتا B. Balassa and R. Emery and G. Cupta سنة ١٩٨٤)، وأكدوا أيضاً أن لعوائد الصادرات الصناعية دوراً في تسريع معدلات النمو الصناعي (غزال وأحمد، ٢٠١٢، ٩٢)، في حين تظهر أهمية الاستيرادات الصناعية في توفير إمدادات صناعية أفضل وأرخص سعراً، وتزيد من تدفق الاستثمارات الصناعية والتقنيات الحديثة المتقدمة، وذلك ما يحفز النمو الاقتصادي بعامة والنمو الصناعي بخاصة، إذ يعتقد معظم الاقتصاديين وجود علاقة إيجابية قوية بين التجارة الخارجية للسلع الصناعية ونمو الناتج الصناعي، فارتفاع معدل النمو الصناعي وزيادة معدل نمو الدخل القومي يؤثر في نمط التجارة الخارجية للسلع الصناعية في ظل تزايد الانفتاح التجاري الصناعي على العالم الخارجي. ونتيجة التغيرات الضخمة في منظومة الاقتصاد العالمي والدور الكبير الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية سعت الدول النامية ومنها الأردن الى تحرير التجارة الخارجية بإزالة العقبات والقيود المفروضة عليها كافة، مما أدى ذلك الى دعم الصادرات الوطنية الأردنية، فقد إتخذ الأردن عدة خطوات وإجراءات مهمة على صعيد تحرير الاقتصاد ودمجه بالاقتصاد العالمي، وتم تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي فضلاً عن إصدار وتعديل عدد من التشريعات الاقتصادية المهمة، مما كان له الأثر في تحسين ظروف تحرير التجارة الخارجية وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، ففي مجال الاصلاح الاقتصادي طبق الأردن سياسة التصحيح الاقتصادي والإصلاح البنيوية بموجب الاتفاقيات التي وقعت مع صندوق النقد الدولي بهدف الحد من التضخم والعجز الخارجي والداخلي في الاقتصاد الحكومي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، وتسهيل اندماجه في الاقتصاد الدولي بتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري، كما أتبع سياسة نقدية تهدف إلى الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وتنظيم السيولة المحلية، والاعتماد بدرجة أكبر على السياسة النقدية غير المباشرة، وإعطاء دور أكبر لعوامل السوق، وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، وزيادة كفاءة وسرعة انتقال تأثيرات السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية

الكلية (Herath, 2011,16). ويعد القطاع الصناعي محركاً للنمو الاقتصادي، إذ هناك إجماع على أهمية ودور سياسة التجارة الخارجية كمحدد للأداء الاقتصادي وإصلاح هذه السياسة له فوائد متعددة كما يراه (لال Lall 1991) ومؤيدو تحرير التجارة الخارجية أمثال باك ونيشيميزو وروبنسون (Pack and Nishimizu and Robinson, 1988) والقطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد القومي كما ويتأثر تأثيراً كبيراً بتحرير التجارة كونه يتعرض للاختلالات البنيوية بسبب التشوهات الناجمة عن سياسة الحماية التي طبقتها العديد من الدول (Manni,2012,38)، وتقسم هذه الفوائد على فوائد حركية وساكنة والفوائد الساكنة مثل تخفيض مستويات الحماية على المنتجات المحلية في مواجهة منافسة متزايدة من قبل الاستيرادات، وهذا له أثر في تحفيز المنتجين المحليين لتخفيض تكاليف منتجاتهم، ومن ثم أسعارها وتحسين جوتها فضلاً عن مكاسب المزية التنافسية، فإزالة الحواجز الحمائية يسمح بإعادة تخصيص الموارد بين وداخل القطاعات الاقتصادية على وفق المزية التنافسية، أما الفوائد الحركية فتتمثل في نمو الإنتاجية بمعدل أكثر ارتفاعاً واستيعاباً لفنون إنتاجية جديدة وأكثر تحقيقاً لمستويات جودة عالية (اسماعيل، ٢٠٠٤،٣)، ومن هذه الفوائد زيادة الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني، وتشير أيضاً إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، وتشمل مكاسب في التخصص في إنتاج السلع التي تحقق فيها الدولة مزية نسبية، وتقوم بتشغيل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر من الكفاءة (عبد الحميد،٢٠١٣، ٤٥)٠وبالتخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة عدة مزيات أهمها، تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاج في مختلف السلع، وتؤدي حرية التجارة إلى انتشار واسع للتقنيات الحديثة والمعرفة لأن أي اختراع أو ابتكار يحسن من الإنتاجية ويزيد من الكفاءة، وتعمل على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية، وتتيح حرية التجارة الخارجية للمشروعات المزيد من التوسع وزيادة الحجم وتزيد من مستوى التقدم التقني للدولة، وتسمح بالحصول على مكاسب دينامية بتوسيع الاوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل الاقتصاد مما يدفع إلى تحقيق النمو الاقتصادي (عبد الحميد، ٢٠١٣، ٤٥)، ومن فوائدها أيضاً تحسين فرص الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة مستويات المعيشة والدخل الحقيقي ويحسن الجودة والاختيار، وزيادة متوسط الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج للمصنعين المحليين، وتسمح الاستيرادات للمستهلكين بالاستفادة من مجموعة أوسع وأفضل نوعية من السلع والخدمات، فضلاً عن أن خفض تكاليف الإنتاج يزيد من المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق مزيد من الكفاءة والجودة وذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوسع فيه وزيادة الأجور والأرباح ودعم وتشجيع الصناعات المحلية من أجل المنافسة في الأسواق العالمية، والعكس من ذلك عند فرض قيود على التجارة تؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج وصعوبة المنافسة في الأسواق العالمية (Thirlwall ,2000, 17) يهدف الأردن من تحرير تجارته الخارجية إلى الاستفادة من المزيات التي يمكن أن يحققها من هذا التحرير فضلاً عن ربط اقتصاده بالسوق العالمية، وقد تكون الاضرار التي تلحق به أكثر من الفوائد التي يحصل عليها في الأجل القصير، ومع ذلك قد يكون التحرير دافعاً قوياً لإجراء مزيد من الاصلاح الاقتصادي الحقيقي الشامل في هياكله الاقتصادية والإنتاجية وفي تحسين استخدام موارده الاقتصادية. ومن الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية بعامة زيادة معدلات نمو الإنتاجية وتحسينها واستغلال وفورات الحجم وزيادة معدلات التصدير وتنويعه وتخفيض عجز الميزان التجاري،

ويأتي نمو الإنتاج من زيادة حجم الموارد ومن الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة، ويسمح تحرير التجارة بمعدلات نمو أكبر بتوفير موارد أكثر وتحسين عناصر الإنتاج، كما توجد آثار اجتماعية من تحرير التجارة الخارجية تتمثل بالاختلاف في توزيع الدخل والبطالة وما ينتج عنهما من مشكلات اجتماعية عديدة من الصعب التخلص منها (خضر، ٢٠٠٨، ٨٣). وتعد كل من الصين والهند الأنموذجين الأكثر وضوحاً لقوة تحرير التجارة الخارجية على مستوى الدول النامية وحتى المتقدمة منها، فقبل ثلاثة عقود من الزمن كانتا تعانيان من الفقر الشديد، وبالرغم من أنهما تمتلكان الموارد الطبيعية الأساسية نفسها إلا أنهما تتمتعان اليوم بمعدلات نمو اقتصادي أعلى في العالم، وذلك يعود إلى الانفتاح الاقتصادي أمام العالم الخارجي بفضل تحرير التجارة الخارجية، وذلك أدى إلى تحقيق هبوط كبير في مستوى الفقر، ويفترض من بقية الدول النامية الاسراع في تحرير تجارتها الخارجية من أجل الحصول على مكاسب هذا التحرير، وهذا لا يعني أن التحرير بمفرده وبشكل آلي يؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المرجوة إلا إذ تظافرت الجهود الحثيثة في المجالات كافة وعلى جميع الصعد، وذلك بإنشاء سياسات قومية سليمة تتمثل بإصلاح وتغير السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وجذب الاستثمار الأجنبي (Das,2002,4). وأثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي، فالدراسات المتوافرة عن الدول المتقدمة أثبتت على وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح واستغلال وفورات الحجم، ودراسة كل من (كروجر وبن ديفيد ولوي وغريناواي وأخرون سنة ١٩٩٨ Krueger and Ben- David and Loewy and Greenaway *et al*,) حول الأثر الإيجابي لتحرير التجارة الخارجية في النمو والتصنيع، فضلاً عن إحداث تغييرات بنيوية في النتاج والصادرات (Shafaeddin, 2005, 20). وفي دراسة (ديفاراجان ورودريك S. Devarajan and D. Rodrik 1989) عن تحرير التجارة الخارجية في الكاميرون وجدا أنها كانت في صالح قطاع الصناعة وخاصة صناعة تجهيز الغذاء والسلع الوسيطة، إذ حدث توسع في الناتج الصناعي، وأوضحت دراسة (بريم B . Prime 1992) في تجربة الصين مدى استجابة الصناعة لسياسة تحرير التجارة الخارجية هذه السياسة أدت إلى تحسين الأداء الاقتصادي في القطاع الصناعي متمثلة بزيادة الإنتاجية والمزيد من التخصص في الإنتاج، إذ يؤدي تشجيع التصدير وتنويعه دوراً مهماً في برامج تحرير التجارة الخارجية، إذ إن ارتفاع الصادرات يضمن تحسناً في وضع ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلات النمو وانخفاض في معدلات البطالة وإزالة العوائق التي تحول دون تقدم قطاع التصدير برفع الحماية عنه وتخفيض المستوى العام للرسوم الكمركية وتخفيض قيمة العملة لتقليص هذه العوائق، كما يؤثر تحرير التجارة الخارجية في الصادرات وأيضاً يؤثر في الاستيرادات ويؤثر في الميزان التجاري (Iftikhar, 2012, 27).

تقدير أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي للاقتصاد الأردني للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)

١. توصيف الأنموذج المستخدم وصياغته

لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تم اللجوء إلى استخدام أساليب القياس الاقتصادي بدمج منطوق النظرية الاقتصادية والإحصاء الرياضي (السيفو، ٢٠٠٦، ٢٦)، ومن ثم نحدد العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونقوم بجمع وتبويب ومعالجة البيانات بهدف تقدير معلمات الأنموذج باستخدام الأساليب

الإحصائية المناسبة في القياس الاقتصادي باستخدام الاختبارات الإحصائية (F,SE,T) لتحديد مستوى معنوية الأنموذج ككل أو المتغيرات المستقلة (بخيت وفتح الله ، ٢٠٠٧، ٧٤) ومعالجة المشاكل القياسية كمشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار كلاين (Klein Test) ومشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية باستخدام اختبار دربن واطسون D.W (إبراهيم وآخرون،٢٠٠٢،٢٣٨)، اعتماداً على أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى (O L S) سواء للدوال الخطية أو غير الخطية (كاظم، ٢٠٠٥،١١٦) وبرنامج (Minitab)، والأنموذج القياسي الاقتصادي المستخدم هو :

$$Y = B0 + B1\ X1 + B2\ X2 + B3\ X3 + B4\ X4 + Ui$$

Y = المتغير المعتمد ممثلاً بالناتج الصناعي
X1 = صافي التجارة الخارجية
X2 = سعر الصرف
X3 = تدفقات الاستثمار الأجنبي
X4 = الرقم القياسي لأسعار المستهلك
Ui = المتغيرات العشوائية
B0 , B1 ، B2 ، B3 ، B4 = معلمات الانحدار

٢. تحليل نتائج تقدير أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي للاقتصاد الأردني للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)

$$Y = -4.83 + 0.49\ X1 - 0.31\ X2 + 0.105\ X3 + 1.37\ X4$$
T = (- 0.67) (- 6.57) (- 4.08) (3.62) (21.01)
F = 32.64 R-Sq = 0.69 R-Sq (adj) = 0.68
D.W = 1.82

يتبين من الأنموذج التقديري للمعادلة الخطية بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٦٩% والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار ٦٩% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة ٣١% تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من صافي التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الناتج الصناعي إيجابياً ومعنوياً، في حين إن تأثير سعر الصرف في الناتج الصناعي سلبياً ومعنوياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد (كاظم، ٢٠٠٥، ٢٧٥)، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (٠,٠٥)، باستخدام اختبار(كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي، فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٢، ٢٢٣), بمقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

النتائج والمقترحات

النتائج

١. إن سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية والاستثمار تؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام، فالانفتاح الاقتصادي يسير جنباً إلى جنب مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢. تشير النتائج إلى بعض التغييرات البنيوية في البنية الصناعية وقطاع التجارة الخارجية، وهناك تحسن في نمو التصنيع والتصدير ولكن بنسب ضئيلة.

٣. تبين من تحليل نتائج التقدير القياسية لأثر عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة في المتغير التابع للمدة (١٩٩٠– ٢٠١٢) أن تأثير كل من صافي التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الناتج الصناعي إيجابياً ومعنوياً، في حين إن تأثير سعر الصرف في الناتج الصناعي سلبياً ومعنوياً، وهذا يبين دور تحرير التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيّف البنيوي وإحداث التغييرات البنيوية في البنية الصناعية وقطاع التجارة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك فهو يحتاج إلى المزيد من هذه التغيرات والاصلاحات.

المقترحات

١. تطوير وتحسين التجارة الخارجية بتنمية وتطوير البنى التحتية، فضلاً عن تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيّف البنيوي وزيادة معدلات الاستثمار ومنح القطاع الخاص فرصة للقيام بدور مهم في تنشيط الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي من أجل إطلاق المخصصات الاستثمارية.

٢. تقويم القواعد الإنتاجية وإجراء تعديلات على هيكل الاستثمارات الصناعية على وفق المزيات النسبية التي يتمتع بها القطاع الصناعي، فضلاً عن زيادة الكفاءة الإنتاجية.

٣. التوجه نحو التخصص والإنتاج الواسع بما يخدم التنوع في القاعدة الإنتاجية.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. إبراهيم, بسام يونس وآخرون , ٢٠٠٢, الاقتصاد القياسي, دار غزة للنشر والتوزيع, الخرطوم, السودان.

٢. اسماعيل، عزة فؤاد نصر، ٢٠٠٤، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر.

٣. بخيت, حسين علي وسحر فتح الله, ٢٠٠٧, مقدمة في الاقتصاد القياسي, الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, بغداد, العراق.

٤. بهنام ، سمير حنا، ٢٠١١، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٩) ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية، السنة ٧، العدد ٢٢، جامعة الموصل، العراق .

٥. التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني ، ٢٠١٢، عمان، الاردن.

٦.خضر، احسان ، ٢٠٠٨ ، برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٣٥ ، المجلد الاول، السنة الثالثة ، الكويت.
٧.سلو، جاسم محو وعبد الحميد سليمان ظاهر،٢٠٠٨ ، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣)، مجلة جامعة دهوك، المجلد ١١، العدد الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، اقليم كردستان العراق .
٨.السواعي، خالد محمد مصطفى، ٢٠١١، مقيدات النمو الاقتصادي في الاردن منهجية الفجوات الثلاث (١٩٧٦-٢٠٠٩)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
٩.السيفو, وليد إسماعيل وآخرون, ٢٠٠٦, أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي, ط١, الأهلية للنشر والتوزيع, المملكة الأردنية الهاشمية , عمان، الاردن .
١٠. عبد الحميد، حشمة ، ٢٠١٣، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر .
١١. عبد العزيز، عبدوس، ٢٠١٢، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر.
١٢. غزال، قيس ناظم وعماد عبد العزيز أحمد، ٢٠١٢، تقدير وتحليل اثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٠– ٢٠٠٨، مجلة تنمية الرافدين, المجلد ٣٤, العدد ١١٠, جامعة الموصل , العراق .
١٣. كاظم ، أموري هادي ، ٢٠٠٥ ، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١٤. الكواز ، أحمد ، ٢٠٠٨ ، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد ٧٣ ، السنة السابعة ، الكويت .
١٥. قويدري، محمد، ٢٠٠٢، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة الاغواط ، الجزائر
١٦. مشعل، زكية أحمد وزياد محمد أبو ليلى، ٢٠٠٧، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الاول ، جامعة اليرموك ، عمان ، الاردن .
١٧. الطائي، غازي صالح محمد، ١٩٩٩، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق .

ثانياً - المصادر باللغة الأجنبية

1. A . P. Thirlwall , 2000, Trade, Trade Liberalization and Economic Growth : Theory and Evidence, Economic Research Papers, University of Kent at Canterbury, African Development Bank , N 63 .
2. A. Iftikhar ,2012, Trade Liberalization and Economic Growth: What's The Empirical Relationship in Bangladesh ? Josr journal of Business and Management (iosrjbm), VOL 1, Issue 6 , www.iosjournals. Org .
3. B . U . Marchand, 2008 , Trade Liberalization , Encyclopedia of Global Business in Today s World, University of Alberta, Canada. D. K. Das ,2002, Trade

Liberalization and Industrial Productivity : An Assessment of Developing Country Experiences , New Delhi , India .
4. D.B. David and D. H. Papell , 1997, International Trade and Structural Change, journal of international economics, vol 43,issue, 3-4. www.nber. org. pdf .
5. D.R. Apple yard and Anthers, 2006 , International Economics, Mc Graw – Hill Irwin, New York , fifth edition.
6. H. Hesse, 2007, Export Diversification and Economic Growth, Yale University, International Monetary Fund .
7. H. M. S.P. Herath , 2011, Impact of Trade Liberalization on Economic Growth of Srilanka: An Econometric Investigation , University of Srilanka .
8. M. F. Martin, 2009, East Asia's Foreign Exchange Rate Policies, Congressional Research Service, www. crs . gov .
9. S. M. Shafaeddin , 2005, Trade Liberalization and Economic Growth in Developing Countries: Structural Change Or De – Industrialization ? United Nations
10. U.H. Manni, M.N.I. Afzal, 2012 , Effect of Trade Liberalization and Economic Growth of Developing Countries : A case of Bangladesh Economy, journal of Business, Economics & Finance, VOL 1 , Issue 2.
11. V . Spanu, 2003, Liberalization of the International Trade and Economic Growth: Implications for both Developed and Developing Countries, Harvard University, Cambridge .

ثالثاً- الانترنت

1. The World Bank Group – World Tables 2009 , 2010, 2011,2012.
2. World Bank Data Bases .
3. World Development WDI Statistics .